ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي.

Features of China's emergence as an economic power in the international system.

*سالم حسين أستاذ محاضر أ
قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق،
جامعة محمد بوضياف، المسيلة
hocine.salem@univ-msila.dz

رحموني سارة طالبة دكتوراه
قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة
rahmounisara019@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/12/21	تاريخ القبول: 2023/01/14	تاريخ النشر: 2023/01/15

ملخص:

مما لا شك فيه أن الصين تعيش اليوم فترة غير مسبوقة من التطور والتقدم حيث توالت مقومات وأسباب النهوض والصعود والقوة ، حيث أجمع العديد من الاقتصاديين والخبراء على أن سبب ذلك هو الاصلاح والانفتاح الذي حدث في الصين ، مما شكل موضوع بروز وصعود الصين الاقتصادي المتنامي والسريع في نفس الوقت حيرة لدى المهتمين والدارسين خاصة الغربيين منهم لهذه القوة الاقتصادية الصاعدة والمقومات المتنوعة التي تمتلكها خاصة منها الاقتصادية والتكنولوجية مما يؤهلها بأن تصبح قوة ولها دور فعال في النظام الدولي ، و نجاح التجربة الاقتصادية الصينية الفريدة من نوعها في العالم و هذا النمو السريع خلق للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية تخوف كبير من هذا العملاق الصيني الزاحف على العالم واحتوائه اقتصاديا عن طريق الاستثمارات المتنوعة في عدة مجالات، وبالتالي أصبحت الصين تهدد بما يسمى الأحادية القطبية في النظام الدولي والتي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية وببروز الصين تغير الاتجاه نحو المطالبة بعالم متعدد الأقطاب،

هذا الموضوع الحساس والمهم في العلاقات الدولية، يتطلب ابراز أهم أفكار الباحثين والمختصين في هذا المجال، بعد ما كان مستبعد النمو الاقتصادي الصيني في الماضي كعامل أساسي وتحليلي مؤثر في العلاقات الدولية، كما تهدف الدراسة إلى أن موضوع ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي. موضوع يستحق البحث والنقاش والتحليل، لأنه

مرتبط بقوى التأثير في النظام الدولي والمنافسة على من يتزعم العالم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

الكلمات المفتاحية: الصين ؛ قوة اقتصادية ؛ ملامح بروز ؛ النظام الدولي.

***المؤلف المرسل : سالم حسين**

Abstract :

There is no doubt that China is living today in an unprecedented period of development and progress, where the elements and reasons for the rise, rise and strength rolled in, as many economists and experts unanimously agreed that the reason for this is the reform and openness that took place in China, which formed the subject of the emergence and rise of China's growing and rapid economic in At the same time, those interested and scholars, especially Westerners, are puzzled by this rising economic power and the various components it possesses, especially economic and technological, which qualify it to become a force and have an effective role in the international system, and the success of the Chinese economic experience that is unique in the world and this rapid growth created for the West and on Its head, the United States of America, has a great fear of this Chinese giant creeping over the world and containing it economically through various investments in several fields, and thus China has become threatening what is called unipolarity in the international system, which is led by the United States of America. With the emergence of China, the trend has changed towards claiming a multipolar world. This sensitive and important topic in international relations requires highlighting the most important ideas of researchers and specialists in this field, after what was excluded in the past from Chinese economic growth as a basic and analytical factor influencing international relations. The study also aims to highlight the features of China's emergence as an economic power in the international system. An issue that deserves research, discussion and analysis, because it is linked to the forces of influence in the

international system and the competition for who leads the world economically, militarily and politically.

Keywords: China; economic power; prominence features; international system.

مقدمة :

شكلت التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي منعطفا أساسيا في العلاقات الدولية، فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي سابقا، برزت الولايات المتحدة الامريكية كقطب واحد يهيمن على النظام الدولي، وفي نفس تلك السنوات كانت هناك قوى أخرى تسعى للمشاركة في رسم معالم السياسة الدولية، ثم إن تركيز الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية على طبيعة المهيمن في النسق الدولي رسخ فكرة الصراع على الريادة العالمية بين مختلف القوى الدولية من خلال زيادة قوتها لضمان بقاءها وبالتالي الهيمنة على النظام العالمي.

تعتبر الصين أحد القوى الصاعدة التي استطاعت أن تتكيف والتغيرات الهيكلية في النظام الدولي، فبعد جملة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الصينية مكنها من الظفر بمكانة عالمية بين الدول الصناعية الكبرى، فغدت الصين ثاني قوة اقتصادية في العالم تنافس الولايات المتحدة من أجل الوصول إلى هرمية النظام الدولي وبالتالي خلق نظام متعدد الأقطاب.

من خلال هذا الطرح تبرز معالم الإشكالية التي يمكن صياغتها كالتالي:

ما مدى امتلاك الصين للمقومات التي قد تؤهلها للعب دور فعال في النظام الدولي ؟ وما هو مستقبل النظام الدولي في ظل بروز الصين كقوة اقتصادية ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموع الأسئلة الفرعية التالية: هل سيكون صعود الصين سلميا؟ وما هي مقومات صعود الصين كقوة اقتصادية؟ وهل يمكن اعتبار الصين كقوة تعديلية في النظام الدولي؟

وعليه يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- التركيز على الأولويات الداخلية والتنمية المحلية ساعد الصين لأن تكون أحد الأطراف الفاعلة في الساحة الدولية.

- صعود الصين كقوة تعديلية غير راضية عن مكانتها الدولية سيؤدي إلى تراجع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

للإجابة عن الإشكالية ومجموع الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة كالتالي:

أولا: الصعود السلمي للصين: خطاب القوة الناعمة في الصين.

ثانيا: نظرية العلاقات الدولية وصعود الصين.

ثالثا: مؤشرات صعود الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي.

رابعا: الصين كقوة تعديلية في النظام الدولي: نحو تقويض النظام الدولي الليبرالي.

قبل التطرق الى خطاب القوة الناعمة في الصين يجب الاشارة الى أهم عوامل بروز الصين كقوة اقتصادية و هما العامل الاقتصادي والتكنولوجي ، بحيث حققت الصين العديد من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة بالإضافة الى أنها نجحت في تحويل هيكل انتاجها خلال العقود الثلاثة الماضية الى علامات وملامح ، كذلك بفضل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في المجالات الزراعية والصناعية والعسكرية والتكنولوجية أما في الجانب التكنولوجي فقد استفادت الصين من الخبرات الأجنبية في هذا المجال وقامت بتطوير أسلحتها العسكرية ، ثم بعد ذلك اتجهت الى الابتكارات في مجالات مختلفة مما جعلها تبحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها دون أن ننسى مجال الفضاء التي عرفت تطور كبير فيه .

أولا: الصعود السلمي للصين: خطاب القوة الناعمة في الصين.

سنتطرق في هذا العنصر الى سياسة جديدة اتبعتها الصين للصعود السلمي وهي القوة الناعمة والتي تعتمد على قوة الجذب في علاقاتها مع الدول بدبلوماسية ناعمة على عكس القوة الصلبة التي تستخدم القوة العسكرية والهيمنة من أجل مصالحها الاقتصادية .

1- تعريف القوة الناعمة:

ان الحديث عن الصعود الصيني يحيلنا مباشرة إلى مصطلح "القوة الناعمة" باعتبارها أحد أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها الصين في سياستها الخارجية. ويعتبر "جوزيف ناي" أول من استخدم مصطلح القوة الناعمة في كتابه "ملزمون بالقيادة " عام 1990، ليعيد استخدامه في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية" عام 2001، وراح بعد ذلك ناي يطور في مفهوم "القوة الناعمة" من خلال كتاب له أصدره عام 2004 ، والذي جاء تحت عنوان "**القوة**

الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية" ، تحدث فيه "ناي" على فكرة أساسية مفادها أن في كثير من الأحيان يمكننا الحصول على ما نريد من دون اللجوء إلى الإكراه أو العنف، فقد أكد على وجود وجه آخر غير مادي للقوة يساعدنا في الحصول على ما نريد بطريقة غير مباشرة قوامه الجاذبية، أو كما أسماه البعض "الوجه الثاني للقوة" وهي قوة ناعمة تجعل الآخرين يريدون ما نريد من دون قهرهم أو إكراههم على ذلك.

ماذا نقصد "بالقوة الناعمة" إذا؟

عرف ناي القوة بشكل عام على أنها « القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج المرجوة» ، وقد أشار إلى أهم الطرق رئيسية للتأثير على سلوك الآخرين وهي[1]:

- يمكنك إجبارهم من خلال التهديدات
- يمكنك تحفيزهم بالمدفوعات
- أو يمكنك جذبهم واستمالتهم وجعلهم يريدون ما تريد.

وعليه فإن القوة الناعمة في أبسط معانيها كما عرفها "ناي": "هي القدرة على صياغة خيارات الآخرين، أو الحصول على ما تريد عبر الجاذبية والسحر charm or attractiveness، بدلا من القهر أو الإكراه أو الدفع القصري[2]".

القوة الناعمة "هي استقطاب الآخرين وجذبهم عبر آليات تقوم على التأطير والإقناع والجاذبية، وبالاعتماد بشكل أكبر على موارد ناعمة غير مادية، مثل الثقافة والقيم السياسية وشرعية السياسات الخارجية، لتحقيق النتائج المنشودة[3]." وقد حدد "ناي" في هذا السياق مصادر القوة الناعمة كالتالي: ثقافة الدولة في الأماكن التي تكون فيها جاذبية للآخرين، أي العناصر الجذابة في قيم المجتمع، القيم السياسية عندما يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج وغالبا ما يقيسها "ناي" بمؤشرات الديمقراطية، والسياسة الخارجية للدولة عندما يراها الآخرون أنها شرعية ولها سلطة معنوية أخلاقية غير مادية فإن القوة الناعمة لتلك الدولة ستزيد بلا شك[4].

فالقوة الناعمة إذا ليست شبيهة التأثير وحده، ذلك أن التأثير قد يتعلق بالقوة الصلبة كذلك، فالقوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، بل هي أيضا القدرة على الجذب، وعليه فإذا ما أردنا تعريف القوى الناعمة من خلال السلوك ببساطة هي "القوة الجذابة[5]".

2- الصعود السلمي للصين:

أدت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي سابقا في بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى تحولات جذرية على مستوى النظام الدولي فبعدما كان النظام العالمي ثنائي القطبية أضحت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة وقطب أحادي يتزعم ذلك النظام، غير أن الطبيعة الديناميكية لهذا النظام والتحول في مفهوم القوة الذي أصبح نسبيا ساهم بدوره إلى صعود قوى أخرى تنافس أمريكا في تلك الهيمنة، كالصين التي هي موضوع بحثنا، وإدراكا منها على أن لا يتم تصفينها كخطر صاعد يهدد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى قامت الصين باستحداث مفهوم "الصعود السلمي" لتحدي التصورات المسبقة التي تم ترويجها عنها في تلك الفترة، وقد توصل الصينيون فيما بعد إثر الحرب التي شنتها أمريكا على أفغانستان 2001، والحرب على العراق 2003 إلى مفهوم الصعود السلمي للصين.

ظهر مفهوم الصعود السلمي "للصين" في عام 2003، مع الاستراتيجي الصيني المستشار السياسي "زيهنغ بيجيان" zheng bijian في خطابه "الطريق الجديدة لصعود الصين السلمي ومستقبل آسيا"، فقد حاول بعد طرحه لهذا المفهوم توجيه رسالة للمجتمع الدولي يوضح فيها النية الحقيقية وراء صعود الصين على أساس أنها لاعبا أساسيا لن يغير من هيكل النظام الدولي أو يهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة[6].

وقد أخذ هذا المفهوم يظهر في خطابات الزعماء الصينيين، وهذا ما ظهر جليا في خطاب "وين جياباو" wen jiabao ألقاه في 09 ديسمبر 2003 خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية قال فيه "الصعود الصيني هو صعود سلمي، لأن الصين تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة، في مستوى العلاقات الخارجية أيدنا دائما تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الدول المختلفة التي نعدها دائما مثل إخوتنا وأخواتنا[7] ". وقد كانت هناك مساعي عديدة من قبل سياسيين صينيين ينددون بضرورة استخدام هذا المفهوم، مقترحين بذلك أن يكون مفهوم "الصعود السلمي" مكونا رسميا من مكونات سياسة الصين الخارجية، وقد اقترح أن يتضمن مفهوم "الصعود السلمي" الإشارة إلى خمسة عناصر رئيسية، هي[8]:

- أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تساعد على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية.
- الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها. الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف.
- الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم "الصعود السلمي" سيتطلب أجيالا متعددة وسنين عديدة.
- أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف، لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى للخطر كما لن ينجز على حساب أي أمة.

خلق مفهوم "الصعود السلمي" جدلا واسعا بين أواسط المفكرين الصينيين، فهناك من تحفظ على استخدام ذلك المفهوم خوفا من أن يساء فهمه فيصبح بذلك أمر يثير مخاوف الآخرين، مثله تيار الرئيس "يانغ زيمين" أو ما يعرف بالتيار القومي البراغماتي، واقترح هذا التيار في المقابل استبدال مفهوم "الصعود السلمي" بمفهوم "السلام والتنمية"، في المقابل أصر التيار القومي الواقعي أي تيار "هو جينتاو" على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية ، بل الأهم من ذلك هو محاولة إقناع القوى الرئيسية في النظام العالمي بأن الصعود الصيني لا يهدف إلى تقويض أو مراجعة للنظام الدولي القائم فوجودها لا يهدد مكانة واستقرار القوى الكبرى. مع خروج "يانغ زيمين" نهائيا من السلطة نهاية العام 2004، أعيد استخدام مفهوم "الصعود السلمي" وتم اعتماده رسميا في منتدى آسيا والمحيط الهادئ (APEC) الذي عقد في كوريا الجنوبية نهاية 2005، وأكد فيه المسئولون على أهمية الصعود السلمي في سياسة الصين وعلى أنها لا تزال دولة نامية تحتاج إلى الكثير لتتحول إلى قوة عالمية[9].

ثانيا: نظرية العلاقات الدولية والصعود الصيني:

صنف "محمد حمشي" المساهمات السائدة في النقاش حول "الصعود الصيني" إلى فريقين: فريق المتشائمين الذين يزعمون أن صعود الصين لن يكون سلميا، يحجج أنصار هذا الاتجاه بأن السجل التاريخي للحظات تحول القوة العالمية هو سجل حافل بالحروب بدأ من الحروب البيلونوبيزية بين أثينا وسبارطا مرورا بالحربين العالمتين، تمثله كل من النظرية الواقعية ونظرية انتقال القوة. أما الفريق الثاني هو فريق المتفائلين الذي يرى أن صعود

الصين سيكون سلميا ولا يهدف إلى تغيير طبيعة النظام الدولي الليبرالي الذي هو قائم أصلا، يضم هذا الاتجاه أنصار المؤسساتية الليبرالية[10].

يعتقد منظرو انتقال القوة أن هناك دائما قوة مهيمنة على النظام العالمي، وأن هذا الأخير هو نظام هرمي وليس فوضوي، في قمة هذا الهرم تتمركز "قوة عظمى" تسعى للحفاظ على استقرار النظام الدولي من أجل الحصول على مستوى غير متناسب من المصالح. ومع ذلك فإن قانون التطور غير المتكافئ للقوة يولد منافسا مستقبليا لتلك القوة المهيمنة، فبمجرد زيادة قدرات القوة الصاعدة فإنها ستكون حتما غير راضية عن النظام العالمي الموجود، وعلية ستقوم هذه القوة الصاعدة بتحدي القوة المهيمنة لتغيير النظام وتسريع عملية انتقال القوة. فوفقا "لروبرت جيلبن" أنه مع زيادة القدرات النسبية للقوة الصاعدة، فإنها ستحاول تغيير القواعد المهيمنة على النظام الدولي والسعي إلى إعادة توزيع مجالات النفوذ، أو حتى السيطرة على الأقاليم، مما يجعل هذا النظام غير مستقر[11].

وعليه يشير مفهوم تحول القوة power transition "إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، ولكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم الجديد تحصيل مصادر قوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلا نسبيا أو تقريبيا". وعليه فإن انتقال القوة يقوم أساسا على شرطين رئيسيين بتوفرهما يكون هناك صدام بين القوة المسيطرة ومنافسيها المحتملين: "تكافئ القوة" power parity، و"عدم الرضى dissatisfaction " [12].

يحجج أنصار نظرية "انتقال القوة" أن النظام الدولي الحالي يعيش مرحلة انتقال للقوة، فالصين في الوقت الراهن تمتلك أفضلية نسبية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما ولد لدى الصين شعور عدم الرضا اتجاه بنى النظام الدولي الذي لا يخدم مصالحها ويتعارض مع طموحاتها، الأمر الذي قادها إلى اعتبار هذا النظام على أنه نظام فاسد وغير منصف لابد من تغييره، وعليه فإن عملية انتقال القوة تلك لن تكون هادئة لأن القوة المهيمنة _الولايات المتحدة الأمريكية_ ستستمر في الممانعة[13].

ومن جهتها ترى واقعية "جون ميرشايمر " أن القوى العظمى لا تسعى لأن تكون الأقوى على النظام الدولي فحسب، وإن كانت تلك الدول راضية عن مكانتها، بل يتمثل الهدف النهائي لكل منها في أن تصبح الدولة المهيمنة hegemon، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام[14]، فالقوى العظمى لا ترضى أبدا على التوزيع الحالي للقوة، ونزعتها العدوانية دائما ما تدفعها إلى

تغييره لصالحها، فغالبا ما تكون نواياها تعديلية فتصبح القوة هي السبيل الوحيد لتعديل توازن القوة، فالرغبة في زيادة القوة لا تزول، إلا إذا حققت الدولة هدفها النهائي وهو الهيمنة hegemony، وحيث أنه من غير المرجح أن تحقق أي دولة الهيمنة العالمية فإن قدر العالم هو التنافس الدائم بين القوى العظمى، معنى ذلك ببساطة أن القوى العظمى مجبولة على العدوان ، فهي لا تسعى إلى اكتساب القوة على حساب الدول الأخرى فحسب، وإنما تحاول أيضا أن تحبط المنافسين العازمين على اكتساب القوة على حسابها[15].

يرى "ميرشايمر" أنه من غير الممكن تحقيق الهيمنة العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل إحدى العقبات التي تعترض الهيمنة على العالم في أنه من الصعب التغلب على القوى العظمى وإخضاعها بسبب المشاكل المرتبطة بإسقاط القوة عبر مسافات شاسعة، خاصة عبر المسطحات المائية، فمن غير الممكن أن تفرض دولة ما قوتها وهيمنتها عبر المياه، وعليه فإن الهدف الأسمى الذي يمكن للقوة العظمى تحقيقه هو الهيمنة الإقليمية، بمجرد أن تحقق الدولة الهيمنة الإقليمية، يكون لها هدف آخر وهو منع القوى العظمى الأخرى من السيطرة على مناطقها الجغرافية[16].

فيما يخص الصعود الصيني طرح "ميرشايمر" مجموعة تساؤلات ماذا يخبرنا سلوك أمريكا السابق حول سلوك الصين؟ كيف ستتصرف الصين مع ازدياد قوتها؟ وكيف سيكون رد فعل الولايات المتحدة وجيران الصين على الصين القوية؟

يقول "ميرشايمر" أنه إذا واصلت الصين نموها الاقتصادي خلال العقود القليلة المقبلة، فمن المرجح أن تتصرف وفقا لمنطق الواقعية الهجومية، أي أنها ستحاول تقليد الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أدق ستحاول السيطرة على آسيا بالطريقة التي تهيمن بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، لأن هذه الهيمنة توفر أفضل طريقة للبقاء في ظل الفوضى الدولية، علاوة على ذلك من المؤكد أن الصين القوية سيكون لها مصالح أمنية في جميع أنحاء العالم، وهو ما سيدفعها إلى تطوير القدرة على إبراز القوة العسكرية في مناطق بعيدة عن آسيا[17].

وعليه انطلاقا مما سبق فإن "جون ميرشايمر" يعترض بشدة على فكرة الصعود السلمي للصين، مع إصراره على أن النمو الاقتصادي الملحوظ للصين من المرجح أن يؤدي إلى منافسة أمنية جادة وبالتالي إلى حرب. إن تأكيده للواقعية الهجومية التي تسعى فيها القوى العظمى إلى البحث عن «فرص الوصول إلى السلطة على حساب بعضها البعض" دفعه إلى

تصديق هذه الرؤية التشائمية، وأكد أن الولايات المتحدة يجب أن لا تتسامح مع إمكانية أن تكون الصين منافسا نظيرا في المستقبل القريب[18].

الليبرالية نحو استيعاب الصعود الصيني:

ينطوي الاستيعاب "Accommodation» في العلاقات الدولية على مستوى القوى العظمى على التكيف والقبول المتبادل من قبل القوى الراسخة والصاعدة، والقضاء على العداء بينها أو الحد منه بشكل كبير، غير أن عملية التكيف في السياسة الدولية معقدة بشكل استثنائي، لأنها تقوم على تعديل الوضع وتقاسم الأدوار القيادية من خلال توافق العضوية والامتيازات المؤسسية، وقبول مجالات النفوذ، غير أن هذا الأمر نادرا ما تقدمه القوى العظمى لصالح القوى الصاعدة. بحيث ينظر البعض إلى مفهوم الاستيعاب على أنه خلق "سلام مستدام" sustained peace أو "سلام عميق" deep peace بين القوى الفاعلة الكبرى[19].

يسرد "تشارلز كوبشان" charles kupchan ثلاثة شروط لاستيعاب القوة الصاعدة والانتقال السلمي للقوة، أولا يجب على المتنافس المهيمن والصاعد الانخراط في عملية مستدامة من ضبط النفس الاستراتيجي والتوافق المتبادل الذي يمكنهم في النهاية من النظر إلى بعضهم البعض على أنهم سياسات حميدة، ثانيا يخرج الانتقال السلمي من التنافس الأيديولوجي عندما تنجح الهيمنة والمنافس الصاعد في صياغة اتفاق على الخطوط العريضة لنظام دولي جديد، وأخيرا الانتقال السلمي لا يعتمد فقط على قدرة المهيمن والمنافس الصاعد على صياغة اتفاق بشأن النظام، ولكن أيضا على قدرتهما على إضفاء الشرعية على هذا النظام[20].

وعلية فإن الليبراليون يتحدون مقولة أن الصعود السلمي للصين لن يكون سلميا، فهم يؤكدون على أن تهديد الصين كقوة صاعدة يمكن احتواءه من خلال تضمين سياسات كبح صعود الصين المزاوجة بين الأدوات الاقتصادية والسياسية والأدوات العسكرية هذا من جهة، من جهة أخرى أن يستمر النظام الدولي في الضغط على الصين من أجل الانخراط أكثر في آليات الحوكمة العالمية وجعلها تتحمل مسؤوليتها كقوى صاعدة[21].

فالصعود الصيني في النظام الدولي يطرح بقوة درجة استيعاب الصين كقوة صاعدة ضمن هذا النظام، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على كبح النمو المتسارع

للصين، فبإمكانها إذا جذب الصين ودعوتها للانخراط في هذا النظام والتكيف مع قوانينه. أما الفشل في استيعابها سيجعل الصين غير راضية عن بنية النظام الدولي القائم وبالتالي تحدي الهيمنة الأمريكية وهو ما سيؤدي حتما إلى حدوث حرب بين الطرفين[22].

ومن جهته يجادل "جون إكنبيري" john ikenberry أن صعود الصين لا يؤدي بالضرورة إلى انتقال مؤلم للهيمنة، حيث يمكن أن يكون انتقال القوة بين الولايات المتحدة والصين مختلفًا تمامًا عن انتقال القوة في الماضي لأن الصين تواجه نظامًا دوليًا مختلفًا تمامًا عن تلك التي واجهتها الدول الصاعدة السابقة. فالصين لا تواجه الولايات المتحدة فقط؛ بل تواجه نظاما متمركزا حول الغرب منفتحا ومتكاملا وقائما على أسس سياسية واسعة وعميقة. باختصار، من الصعب تقويض النظام الغربي بقدر ما هو سهل الانضمام إليه[23].

ثالثا: مؤشرات صعود الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي.

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، فمن شبه المؤكد أن العقود الثلاثة الأولى من القرن الحادي والعشرين ستجلب معها استكمال ذلك الارتفاع. تعد الصين الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم وهي في طريقها لتصبح أكبر اقتصاد عالمي في المستقبل غير بعيد، فقد ساهم الاقتصاد الصيني بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي العالمي، حتى خلال الأزمة المالية العالمية (GfC) التي لعب فيها النمو المحلي القوي دورا محوريا في ضمان بقاء النمو الاقتصادي العالمي في المنطقة الإيجابية.

لم يكن صعود الصين صدفة، فبعد فشل الثورة الثقافية التي قادها "ماوتسي تونغ" التي اعتمدت سياسات التنمية الاشتراكية فيها على مركزية الدولة والتركيز على الصراع الطبقي في مقابل البناء الاقتصادي العلمي، وبالتالي رفض استخدام التطورات التكنولوجية الحديثة، ودعم المعارف والمهارات الفردية، وأية أفكار تدعوا للرفاهية والوفرة الاقتصادية، كل هذه العوامل ولدت نتائج كارثية في البلاد فالصين كانت تعيش حالة فوضى، حيث كانت البنية الاقتصادية في تلك الفترة هشة، تولد معها هاجس الاكتفاء الذاتي وانتشار الفقر[24]. هذه الظروف حفزت على ظهور طبقة مثقفة تدعو إلى الإصلاح بزعامة "دنج سياو بيج" مطالبا الشعب الصيني في خطاب له ألقاه في "مؤتمر العلم القومي"، بأن ينهض في أربعة مجالات رئيسية وهي: الزراعة، والصناعة، والدفاع الوطني، العلم والتكنولوجيا. وهي مجالات تسمح للصين بالوصول إلى مصاف الدول المتقدمة مع حلول عام 2000.[25].

في عام 1978، بعد سنوات من سيطرة الدولة على جميع الأصول الإنتاجية، شرعت حكومة الصين بزعامة "سياو بيج" Deng Xiaoping في برنامج رئيسي للاقتصاد، في محاولة لإيقاظ عملاق اقتصادي خامل، فقد كانت هناك أربع أسباب للإصلاح، أولا، كانت الثورة الثقافية لا تحظى بشعبية كبيرة، فكان على الحزب والحكومة أن ينأوا بأنفسهم عن النظام القديم وإجراء تغييرات لكسب دعم الشعب. ثانيا، بعد سنوات من الخبرة في التخطيط الاقتصادي فهم المسؤولون الحكوميون أوجه القصور في النظام المخطط له والحاجة إلى التغيير. ثالثا، أظهرت التنمية الاقتصادية الناجحة في أجزاء أخرى من آسيا _بما في ذلك هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، وكوريا الجنوبية المعروفة باسم النمور الأربعة_ لمسؤولي الحكومة الصينية والشعب الصيني أن اقتصاد السوق يعمل بشكل أفضل من الاقتصاد المخطط له. رابعا، للأسباب المذكورة أعلاه، فإن الشعب الصيني مستعد للإصلاح الاقتصادي ومستعد لدعمه[26].

شهدت الصين بعد وصول "سياو بيج" إلى سدة الحكم تقدما كبيرا على مستوى البناء الاقتصادي والاجتماعي، فقد تبنت عملية الإصلاح الاقتصادي سياسة تنقيح النظام الاشتراكي الصيني المخطط ببعض قواعد وآليات السوق بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية تكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، هذه الإصلاحات أعطت أولوية للنمو الاقتصادي على حساب الاعتبارات الإيديولوجية التي لم تساعد الصين للارتقاء بمصاف القوى الكبرى[27].

على المستوى الزراعي تم إصلاح الزراعة الصينية انطلاقا من المناطق الريفية، بالاعتماد على "نظام مسؤولية الأسر المعيشية" (HRS) بحيث تم تخصيص قطعة أرض لكل أسرة زراعية وكانت مسؤولة عن تسليم كمية معينة من منتج محدد حتى تتمكن البلدية من تلبية متطلبات الشراء الخاصة بها، وبعد استفاء حصة التسليم تصبح الأسرة المعيشية في المزرعة حرة في الاحتفاظ بالناتج المتبقي لاستهلاكها أو للبيع في السوق. فأصبح الفلاحون بعد ذلك قادرين على استغلال الأراضي بحرية وإن كانت ملكيتها تعود إلى الدولة، وبدأت الأسواق الريفية في الانفتاح، عرفت بعدها السنوات الأولى من الإصلاح (1978-1984) تضاعف في معدل النمو السنوي للقيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي ثلاث مرات تقريبا، ليصل إلى 7.1 في المائة[28].

أما صناعيا فقد بدأ الإصلاح الصناعي في أواخر 1978 انطلاقا من المؤسسات باعتبارها ثاني وحدة إنتاج مهمة، من خلال توسيع نطاق التجارب التي تمنح للشركات الحكومية مزيدا من الاستقلالية والمنافسة في السوق بشكل كبير وبالتالي التنازل عن بعض الأرباح المقدمة إلى الدولة الأمر الذي زاد من روح المبادرة والإنتاج، بالإضافة إلى الاعتماد على "نظام المسؤولية الاقتصادية"، كما تم توسيع نطاق التجارة الخارجية والاستثمار وتشجيع التبادلات التكنولوجية مع البلدان الأجنبية[29]. وقد كان إصلاح نظام الأسعار عنصرا مهما هو الآخر في عملية الإصلاح الاقتصادي بحيث تم الاعتماد فيه على نظام التسعير المزدوج للسلع بمعنى جزء من السلع تحدد أسعارها الدولة، والجزء الآخر تحدده آليات السوق، فكان الهدف الرئيسي إلغاء الرقابة الإدارية على الأسعار المحددة تدريجيا والسماح للأسعار بأن تحددها قوى السوق وهو ما وفر حوافز للمؤسسات وبالتالي زيادة الإنتاج، وكما جرت العادة في الصين مع مطلع الثمانينات انتعش الاقتصاد الصيني، فنجحت الصين في المزاوجة بين نظامين مختلفين –الاشتراكية، والرأسمالية- جنبها الوقوع من صدمة الرأسمالية الشرسة التي تعرضت لها البلدان الشيوعية في أوروبا الشرقية[30].

منذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية، نما الاقتصاد الصيني بشكل أسرع بكثير مما كان عليه خلال فترة ما قبل الإصلاح، فقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للصين 9.5% خلال 34 سنة ماضية، وهذا يعني أن الصين تمكنت في المتوسط من مضاعفة حجم اقتصادها بالقيمة الحقيقية كل ثماني سنوات، فوفقا للبنك الدولي أن الصين "شهدت أسرع توسع مستدام كقوة اقتصادية كبرى في التاريخ"، وقد توج هذا التقدم بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. ومع الإصرار الغربي في انتقاد النظام الصيني إلا أنه استطاع خلال الأزمة الاقتصادية 2008 أن يثبت وجوده في التعامل مع معضلاته التنموية، فعلى الرغم من انخفاض الناتج المحلي إلى نسبة 6.8% وفي إطار المساهمة في احتواء الأزمة استجابت الصين بتنفيذ حزمة تحفيزية بقيمة 586 مليار دولار تهدف إلى حد كبير إلى تمويل البنية التحتية وتخفيف السياسات النقدية لزيادة الإقراض المصرفي، فقد مكنت هذه السياسات الصين من مواجهة آثار الانخفاض العالمي الحاد في الطلب على المنتجات الصينية[31].

أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى زيادة كفاءة الاقتصاد الصيني، مما عزز الإنتاج وزيادة الاستثمار، فحسب بيانات البنك العالمي فإن الصين التي كانت عام 1999سابع أكبر اقتصاد

عالمي، قد حلت عام 2010 كثاني اقتصاد عالمي، بلغ حجمه 7.2 تريليون دولار عام 2011، من جانب آخر ساعد تحرير الاستثمار تحول الصين إلى أكبر قوة تجارية في العالم، فصادراتها من السلع لم تتعدى 14 مليار دولار عام 1979، بلغت في عام 2011 1.9 تريليون دولار، في حين نمت وارداتها من السلع من 16 مليار دولار إلى 1.7 تريليون دولار في العام ذاته[32].

في إطار تعزيز الصعود الصيني تبنت هذا الأخيرة مجموعة من السياسات الاقتصادية والتجارية تهدف من خلالها إلى تعظيم قدراتها الاقتصادية العالمية، ففي نهاية عام 2013 أعلن الرئيس "شي جين بينغ" عن واحدة من طموحات السياسة الخارجية الصينية المتمثلة المبادرة الاقتصادية "طريق واحد – حزام واحد One belt One road"، ففي مؤتمر العمل الدبلوماسي قال "شي جي" "الحفاظ على الاستقرار في الجوار الصيني هو الهدف الرئيسي للدبلوماسية الطرفية. وعلينا أن نشجع عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي ونشارك فيها، وأن نسرع في عملية بناء الهياكل الأساسية والتواصل. يجب أن نبني الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، مما يخلق نظامًا اقتصاديًا إقليميًا جديدًا"، فهي عبارة عن مشروع يهدف إلى إنشاء شبكة برية من سكك الحديد والطرق عبر اسيا الوسطى وروسيا، وحزام بحري يسمح للصين بالوصول إلى إفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي، وقد طرحت وثيقة المبادرة جملة من الاستراتيجيات تهدف إلى تحقيقها[33]:

- تحسين آليات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف لزيادة التجارة والاستثمار وتدفق الرأسمال وبالتالي تسهيل التبادلات بين الناس.
- تسريع الجهود لإنشاء مناطق تجارة حرة عالية المستوى على طول طريق الحرير.
- تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية الدولية، وبالتالي جذب رأس المال الدولي لإنشاء منصة تعاون مالي تهدف إلى تمويل البنى التحتية والهياكل الأساسية في المنطقة.
- بهدف الحصول على الموارد الأولية سيتم تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة وموارد الإنتاج، وزيادة المعالجة والتحويل المحليين.
- تعزيز البنية التحتية للنقل في ممرات مبادرة الحزام والطريق من خلال تطوير النقل متعدد الوسائط يدمج الطرق السريعة والسكك الحديدية والممرات المائية والجوية، وبناء طرق لوجستية دولية.

فعلت هذه المبادرة نشاط بكين على المسرح الدولي، ما جعلها تصبح في مصاف القوى الكبرى أين باتت آراءها مسموعة في المنابر الدولية، وأضحت أكثر انغماسا في ترتيب شؤون العالم من خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي "حق الفيتو"، بالإضافة إلى انضمامها للمؤسسات الإقليمية كالمنتدى الإقليمي للأسيان، ومنتدى التعاون باسيفيك الأمر الذي عزز مكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي[34].

وعليه يمكن إجمال ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية فيما يلي[35]:

- ✓ تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوح هذا المعدل بين 2004 و2019 6.11 و11% سنويا، وهو أكبر معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم.
- ✓ تعتبر الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2019 حوالي 14.34 تريليون دولار.
- ✓ الصين أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت 758 مليار دولار بين 2010_2019.
- ✓ الصين هي القوة العالمية الأولى في احتياطي النقد الأجنبي الذي بلغ 3.22 تريليون دولار أمريكي.
- ✓ تعتبر الصين الأكثر تصديرا في العالم، فحصتها من إجمالي ناتج التصنيع العالمي تبلغ حوالي 30% وهي مرشحة للارتفاع، وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعا: الصين كقوة تعديلية في النظام الدولي: نحو تقويض النظام الدولي الليبرالي.

على مدى سبعة عقود، سيطر نظام ليبرالي غربي على العالم، فبعد الحرب العالمية الثانية أقامت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها نظاما دوليا متعدد الأوجه ومترامي الأطراف، منظما حول الانفتاح الاقتصادي والمؤسسات متعددة الأطراف، والتعاون الأمني والديمقراطية، لتصبح بعد ذلك الولايات المتحدة "المواطن الأول" لهذا النظام حيث وفرت قيادة الهيمنة، رسخت التحالفات، حققت استقرار الاقتصاد العالمي[36]، عززت التعاون وعمت قيم "العالم الحر"، وبعد نهاية الحرب الباردة أخذ هذا النظام في الانتشار إلى الخارج، وأجرت بلدان شرق آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية تحولات ديمقراطية وأصبحت مندمجة في الاقتصاد العالمي. في السنوات الأخيرة أثبتت العديد من الدراسات أن هذا النظام

في تراجع ومحكوم عليه بالفشل فقد كان للاقتصاد المعولم دور في تقويضه بحيث ساعد الدول أخرى غير أحادية القطب على أن تصبح أكثر قوة، مما قد يقوض القطبية الأحادية ويضع حدا للنظام الليبرالي، وهو فعلا ما يحدث الآن مع البروز الصيني الذي يعمل والقوة الروسية المنافسة على إنهاء حقبة القطب الواحد[37].

بناء على ما سبق فقد أثار البروز الصيني مخاوف العديد من القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في ذلك البروز تهديدا لهيمنتها على مستوى النظام الدولي، فالصين ترفض فكرة أن أمريكا المهيمن الوحيد على الشؤون العالمية، فبدلا من نظام أحادي القطبية تفضل الصين النظام متعدد الأطراف باعتباره الأنسب لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية على مستوى الدولي. فالصين أصبحت أكثر حزما في المطالبة بتحسين أوضاعها على المستوى الدولي[38]، فقد عبرت عن أهدافها المستقبلية الطموحة بعد إعلانها عن "مشروع الصين الأعظم"، وفي أكتوبر 2017 صاغ الرئيس "شي" أهدافا أكثر طموحا للصين بحيث أعلن أن الصين قد "تجاوزت العتبة إلى حقبة جديدة، فالصين ستقترب من مركز الصدارة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، وستصبح رائدة عالميا من حيث القوة الوطنية والنفوذ الدولي"، فخطاب "شي جين بينغ" كان دليلا على ابتعاد الصين عن إتباع نصيحة "دينغ شياو" حول الابتعاد عن الأنظار لصالح السعي لتحقيق الإنجازات، فحسب "شي" الصين لن تساهم في الحوكمة العالمية فحسب، بل يمكنها أن تضطلع بدور قيادي في إصلاح النظام العالمي[39].

يجادل كل من "ستينفس"، "شوتر" و"روي"، أن الصين ستتحدى المكانة الأمريكية في شرق آسيا وهذا ما سيخلق لعبة صفرية بين الطرفين، فوجود قوة كبرى غير راضية يؤدي بشكل محتمل إلى تحدي الدولة المهيمنة وبالتالي حدوث حرب. ركز "ميرشايمر" على عامل النوايا غير مدركة فحسبه من الصعب التنبؤ بسلوكيات الدول وعليه من الصعب معرفة ما إذا كانت الدولة التي نحن بالصدد التعامل معها هي دولة تعديلية أم مع قوة ستاتيكو، ومن جهته يحجج "سوين" أن التزايد في حجم القدرات العسكرية الصينية خلال الأعوام الأخيرة مؤشر يمكن الاستناد عليه لتصنيف الصين كقوة كبرى ذات نوايا تعديلية في بنية النظام الدولي وهو ما سيتولد عنه مواجهة مباشرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية[40].

الخاتمة:

من خلال دراسة هذا الموضوع المهم في العلاقات الدولية والنظام الدولي الجديد نستنتج ما يلي:

- وجود إرادة سياسية فعلية داخل الصين دفعها إلى تبني جملة من الإصلاحات، جعلت منها قوة اقتصادية موازية لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، تنافسها على الهيمنة الدولية.
- تسعى الصين إلى إعادة تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، فبعد نهاية الحرب الباردة استفاد صانع القرار الصيني من التجربة السوفيتية وأدرك مدى ضرورة تكييف سياسة الصين الخارجية بشكل يجعلها تندمج في الاقتصاد العالمي .
- نجحت الصين في دخول الأسواق العالمية من خلال انفتاحها وتطوير علاقاتها مع مختلف الدول بالإضافة إلى توسيعها لمجالات التعاون مع الدول الصناعية الكبرى .
- نستنتج من خلال هذه الدراسة أن الصين اعتمدت على قوة الجذب وليس على الهيمنة واستخدام القوة العسكرية لتلبية حاجاتها الاقتصادية وهذا ما جعلها دولة يثق فيها أغلب دول العالم بأنها دولة مسالمة تريد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري دون التدخل في أمور لا تعنيها ، وكلها عوامل ساهمت في بروز الصين كقوة فاعلة في الساحة الدولية.
- تمتلك الصين مقومات مادية وبشرية مما يؤهلها بأن تصبح قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الامريكية ، كما يمكنها من لعب دور فعال في النظام الدولي .
- التجربة الاقتصادية الصينية تعتبر أنموذجا ناجحا يجب علينا الاقتداء به والاستفادة منه كدول نامية عموما والجزائر خصوصا للنهوض باقتصادنا الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

الهوامش:

[1] Joseph S.Nye Jr , "the benifits of soft power", compass: A journal of leadership, Harvard University, (2004): accessed on: 25/05/2022, at: https://hbswk.hbs.edu/archive/the-benefits-of-soft-power

[2] علي باكير، "نحو إطار نظري في صناعة القوة الناعمة"، سياسات عربية، 9، 53، (2021): ص. 69.

[3] المرجع نفسه، ص. 69.

[4] صليحة محمدي، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 11، (2017): ص. 125.

[5] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (السعودية: العبكان للنشر، 2007)، ص.26.

[6] علي حسين محمود باكير، "مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)"، (أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت، 2016)، ص. 30.

[7] العبد الرحمن حكمات، "الصعود السلمي للصين"، سياسات عربية، 14، (2015): ص. 58.

[8] علي حسين باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/26

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html

[9] المرجع نفسه.

[10] محمد حمشي، "صعود الصين ضمن منظور مغاير: نظرية التعقد وأوهام العقلانيين"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 2، 06، (2019): ص. 16.

[11] Jianren zhou, " power transition and paradigm shift in diplomacy: why china and the us march towards strategic copetition ?", the chinese journal of international politics. Volume 12, N° 1.(2019): p.

[12] سليم قسوم، "نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 13، (2018): ص.148.

[13] محمد حمشي، المرجع سابق ذكره، ص. 17.

[14] جون ميرشايمر، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، مأساة سياسة القوى العظمى، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، ص، ص. 02،03.

[15] المرجع نفسه، 03.

[16] John. Mearsheimer, can china rise peacefully ?, the international intrest , 2014, accessed on: 30/05/2022. At: https://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204

[17] Ibid.

[18] Edward Kwon, "Invisible anxiety: would the rise of china really be a security threat to the united states?", pacific focus inha journal of international studies , vol: XXVII , N°3(2012) :p. 373.

[19] Paul,T.V, "the accommodation of rising powers in world politics", Cambridge University press, p.04.

[20] Ibid,p. 09.

[21] حمشي محمد، المرجع سابق ذكره، ص. 18.

[22] سليم قسوم، المرجع سابق ذكره، ص. 151.

[23] John Ikenberry, " the rise of china and the future of the west _ can the liberal system survive?" foreign affairs, vol 87, N° 1, (2008): p.27.

[24] كمال بايزيد، وناجم زينب، "الصعود الاقتصادي الصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 2، (2016): ص. 22.

[25] العبد الرحمن حكمات، المرجع سابق ذكره، ص. 62.

[26] Gregory C. Chow, "china's economic transformation ،«in china's 40 years of regorm and development (ANU press:2018) p.93.

[27] حسين سالم، انفتاح الصبن في ظل الخصوصية العالمية (سياسي_ ثقافي_ اقتصادي_ تكنولوجي)، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2018)، ص.94.

[28] Gregoy C.Chow, p,p. 94,95.

[29] حسين سالم، المرجع سابق ذكره، ص. 97.

[30] عبد الرزاق مختاري، "معالم البناء الاقتصادي الصيني من الإصلاح إلى النجاح"، مجلة الدراسات القانونية، 2، 2 (2016): ص.09.

[31] China economic rise: History, trends, challenges, and implications for the United States, congressional researcg service, 2019, p.05.

[32] توفيق حكيمي، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، مجلة فكر، 12 (ب.س.ن): 395.

[33] China's Belt and road Initiative in the global trade, investment and finance landscape, oecd business and finance outlook 2018, p_p. 8_10.

[34] عبد العزيز محمود، "الابعاد القيمية في السياسة الصينية وتأثيرها على النظام الدولي" مجلة اتجاهات سياسية، 14، (2021): ص.6.

[35] عبد الوهاب عميري، " التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة"، 2، 5، (2022): ص. 778.

[36] John Ikenberry, " the End of liberal international order?", international affairs , vol 94, N° 1,(2018): p.7.

[37] John J. Mearsheimer, "bound to fail: the rise and fallof the liberal international order, vol 43, N° 4, p.8.

[38] شريفة كلاع، " الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي _ الصيني: هل ستخلق الصين عالم متعدد الأقطاب؟، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 8، 1، (2022): ص. 113.

[39] Deborah welch larson , " can china change the international system the reole of moral leadership, the chinese journal of international politics, vol 13, N° 2, p.169.

[40] جلال خشيب، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد، المعهد المصري للدراسات، (2019): ص، ص. 12،13.